

وتنقى او طار بهم فربح حواجهم وادخل المصالح عليهم السرور  
 بها في معاملاتهم وان كان المقصد منها الى اغراضا وتنقى  
 او طارنا ووزم وفي ذلك من العظم واللباس والاشي هصصها  
 مع اهل المرات منهم كما نكر الما في الامور كما قال المتنبي  
 نواه اذ اما حيثه من تلهه كان عظيمه الذي استيلا  
 ولو لم يكن في كفه عتقه كما دها فليق اليه ساقه **فروع**  
 اذا نكر التزم له كذا العظم **فروع** وقوله لم يمكنه التمام  
**الا عظيمهم ومواضعهم لزمنا الامم بلا خلاف** وهو الاسعار  
 من تلك حصل الى حصة لا يكون فيها محو لا على مثل ذلك والاعلى  
 عمره بل يكون خاليا من كبر العصبان ان امكن **فروع** او الى  
 ما هو دونه اذ المعلومات **من لم يكن له الا فانه في حصة** من كفا  
**الافعال المحظرة لزمنا الامم بلا خلاف** وكفى بالاجح دليلا  
 وظاهره للترك الواجب وصرح الشارح المحقق بان ذلك كله اجماع  
 وهو كذا في شرح الفقه وغيره كما نتم وكل ذلك في غير الامم الموقوف  
 والنهي عن المنكر لان الغرض منه ممنوع من النيام بها كما مر حقه  
 في كتاب التبت وقد صرح بها وعلية انه لو يمكن من الامم  
 بالمعروف والنهي عن المنكر لا يقلبه حيث **الاعتز به سدور**  
**ان الذين ترقاهم الملك طالمى انهم** الى قوله الا المصعبين  
 الابه والسر وحرب الابه لغير الحدود من ظاهرو من الابه

كلمة

كلمة المراد بالولدان في الابه مسيل العبيد والامه الباقون فقبل العاصرين  
 والمراد بالمباغمة وانما على اوجه عند المباح اول المراد الاجب  
 على ذوي الاعذار كما قالوا من انهم نشأ بهم وفي عهد من الابه من  
 الاستثنى في الولدان منقطع وفيه جمع من كلبية واليه زاد من  
 المحذور وقد زاد العلاء في ذلك الاستثنى حوارش واليه ازيد  
 منكر او نحو ذلك عند حصول طين ذلك وكذا حيث وفوقه او على  
 الى انه في قوله شرط رادة المقصود على وجوب الخوف وكل  
 ذلك مع عدم ما كفى على من اذبحه ابا او عدم الامر من الامم  
 لذلك انه من ينقطع الخلاف هذا احاصل حاصله على الاحوال  
 وحيث الكلام على ذلك في التكميل والتسمية في الابه اما عند كل على  
 ذلك من التفتيش في ذلك مع ذلك في اسما علم ومن كذا الابه من القاص  
 والى ما ذكره من اوجه التعميم فيمن على الجواز حيث كان ذلك في ذلك  
 الفصيات او دار الكفر غير دار الحرب ولم يكن بالاعتد اعطاء على  
 فوجوب الابه منه ولا الرقيم به ذو الالزام او على ان الابه منعه  
 في تلك الاجوال كما يظهر من طاعة من الامم من التكنف والرضول  
 في نحو حصة التقاض والحاكم ولو سلم لهم الاحوال ما ذكر الا  
 لعموم ولاية الظالمين من الامم غير التقاضيين **فلمنت**  
 ما دلتها في قوله تعالى الم يكن حراما واسعة فيها جوارها بالنعس  
 ولا سطة الابه في وقت من اللوات مع بيت الكليف اذ فاك

Copyright © King Fahd University